

استراتيجية تخصيص الموارد على النحو الأمثل في مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد: تطبيق نموذج محاكاة لدولة فلسطين



وزارة التنمية الاجتماعية

MINISTRY OF SOCIAL DEVELOPMENT



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاستكفاء
ESCWA



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة
الاستقواء
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبنّي التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
بدأ بيد، نبنّي غداً مشرقاً لكلّ إنسان.



استراتيجية تخصيص الموارد على النحو الأمثل في مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد: تطبيق نموذج محاكاة لدولة فلسطين



© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،
البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

المؤلف: حسن حمية.

أعدّ هذا التقرير الفني كورقة للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر في دولة فلسطين.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

استراتيجية تخصيص الموارد على النحو الأمثل في مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد: تطبيق نموذج محاكاة لدولة فلسطين

ترتبط القرارات المتعلقة بتخصيص الإيرادات والنفقات ارتباطاً واضحاً بسياسات الاقتصاد الكلي حيث يُعدّ تخطيط الميزانية وتخصيصها في نطاقات مختلفة قراراً بالغ الأهمية. ويُعدّ الفقر، بجميع أبعاده المتداخلة، حالة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويمكن لسياسات الاقتصاد الكلي أن تعزز النمو أو تعرقله، وبالتالي يمكنها أن تقلّل نسبة الفقر أو تزيدها.

وُعدّ برامج الاقتصاد الكلي المصمّمة للتخفيف من حدة الفقر والجوع أكثر فعالية عندما تستهدف الفئات الأكثر فقراً وهشاشة. ومع ذلك، غالباً ما يصعب تحديد الفئات المستهدفة. ويُعدّ اختبار تقييم الأحوال المعيشية من أكثر الوسائل فعالية لتحديد الأفراد أو الأسر الأكثر حاجة. وتعتمد هذه الوسيلة على الخوارزميات لتقدير دخل الأسرة أو مدى رفاهها وحاجاتها، مما يتيح لمن تم تحديدهم الاستفادة من البرامج الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية.

وفي إطار البرامج الوطنية للتحويلات النقدية الاجتماعية المشروطة، تُحدّد الأسر الفقيرة من خلال التحقق من الاستبيان الخاص بالأسرة وإجراء اختبار تقييم الأحوال المعيشية بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل للفرد أو الأسرة. ومن المهمّ استخدام خصائص الأسرة كوسيلة غير مباشرة لقياس مستوى الدخل. وكما هو الحال في أي اختبار، تنطوي هذه الوسيلة على صعوباتٍ منها استهداف الفقراء وتحديدهم، مما قد يؤدي إلى أخطاء فنية في استهداف الأسر المحرومة وإلى نقص في التغطية. وبالإضافة إلى المشاكل الفنية، يركّز اختبار تقييم الأحوال المعيشية على فقر الدخل إلا أنه لا يعالج الفقر بجميع أبعاده وأشكاله.

ويُعدّ دليل الفقر المتعدد الأبعاد إحدى الأدوات التي تقيس الأشكال أو الأبعاد المتعددة للفقر التي تواجهها الأسر الأكثر حرماناً. وفي هذا السياق، تعتزم دولة فلسطين الاستفادة من منهجية حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد لاستهداف الفقراء وتخصيص الموارد اللازمة من أجل تقليل نسبة الفقر إلى أدنى مستوى، مع مراعاة إمكانيات الدولة والواقع الميداني. واستُخدم مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2016-2017 لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد في دولة فلسطين لعام 2017، ويشمل هذا المسح المؤشرات ذات الصلة لمختلف الأبعاد المقترحة¹. ويرتكز الإطار الفلسطيني المعتمد على المفهوم الحقوقي للفرد، ويشمل الأبعاد النقدية وغير النقدية، ويعتمد على مواد من القانون الأساسي، ويتضمن أبعاداً تستند إلى وثيقة حقوق الطفل الفلسطيني وقانون العمل.

وفي دراسة أجراها خبراء من دولة فلسطين، وُضعت أهداف محددة لكل مؤشر من مؤشرات دليل الفقر الوطني المتعدد الأبعاد، وتشير هذه الأهداف إلى النسبة المتوقعة للأسر المحرومة من إجمالي الأسر الفلسطينية بحلول عام 2030، وهي نسبة المحرومين في كل مؤشر من مؤشرات الدليل كالصحة والتعليم وغيرها.

وفي هذه الدراسة، تقترح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) طريقة موضوعية لتوضيح ما إذا كانت أهداف الحرمان الموصى بها معقولة وممكنة من جهة، وتحديد الاستراتيجية التي ينبغي أن تعتمد عليها الدولة لتخصيص الموارد والمضي قدماً في وضع ميزانية تسترشد بدليل الفقر المتعدد الأبعاد في القطاعات الرئيسية من جهة أخرى. وتستند هذه الطريقة إلى عملية النمذجة التي صمّمها فريق الإسكوا²، والتي تقوم على الاستفادة القصوى من موارد الدولة بهدف خفض نسبة الفقراء بأقل كلفة ممكنة وبأعلى قدر من الفعالية. ولذلك، وضعت الإسكوا نموذجين يمكنان الدولة من تخصيص الموارد إما على المستوى الوطني أو على مستوى الأسرة.

ويعدّ الاستهداف على مستوى الأسرة نظرياً وغير قابل للتطبيق في الواقع لأنه من المستحيل استهداف الأسر وإزالة الحرمان (في مؤشر واحد أو عدة مؤشرات) من دون مراعاة السياق المكاني والزمني والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه الأسرة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن إزالة الحرمان من الكهرباء لأسرة تعيش في منطقة تفتقر إلى الهياكل الأساسية للطاقة. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي بناء محطة طاقة حرارية في المنطقة المجاورة وتوفير الهياكل الأساسية للنقل والتوزيع، وبالتالي تزويد الأسرة المحرومة بالطاقة.

والخيار الآخر هو تزويد الأسرة بمجموعة أدوات لتوليد الطاقة المتجددة اللامركزية. وفي كلا الحالتين، ستكون هذه المشاريع مكلفة جداً، وهذا ينطبق على العديد من المؤشرات الأخرى مثل الوصول إلى التعليم. وعلى عكس الآلية التي تستهدف فقراء الدخل، لا ينبغي التخطيط لإزالة الحرمان المتعدد الأبعاد على أساس أسر محددة، بل بالاستناد إلى مجموعة سكانية تقع في منطقة جغرافية محددة أو على المستوى الوطني.

ويعكس دليل الفقر المتعدد الأبعاد متغيرين، هما شدة الفقر ونسبة الفقر، فضلاً عن التغيير في شدة الفقر لأسرة أو عدة أسر إذا كان هذا التغيير يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر، وبالتالي انخفاض دليل الفقر المتعدد الأبعاد بقدر أكبر بالمقارنة مع التغيير في درجة الحرمان فقط، الذي لا يؤدي إلى تغيير في نسبة الفقر. ومن خلال عملية النمذجة والتخصيص الكفؤ للموارد، يمكن استهداف الأسر التي تعيش حالة الفقر المتعدد الأبعاد، ولا سيما تلك التي لديها فرصة لتخطي عتبة الفقر.

ويتجاهل النموذج الذي يستهدف الفقراء على مستوى الأسرة حالات الحرمان التي يتعرّض لها من لم يتم تحديدهم على أنهم فقراء، وأولئك المحرومين في غالبية المؤشرات أي الفقراء للغاية. وينبغي تزويد الدولة بما يلزم من قدرات لرصد جميع المعلومات الضرورية كتلك المتعلقة بحالة الحرمان والوضع المزري لكل أسرة،

2 المزيد من المعلومات عن المنهجية والافتراضات والنتائج الأكثر تفصيلاً، يُرجى الاطلاع على وثيقة الإسكوا بشأن عملية النمذجة (تصدر قريباً).

وتمكين الدولة من استهداف الفقراء على مستوى الأسرة بحيث تُخفّض نسبة دليل الفقر المتعدد الأبعاد إلى المستوى المنشود. ويُسمّى هذا النموذج "نموذج الاستهداف على مستوى الأسرة".

وفي النموذج الثاني، وهو "الاستهداف على المستوى الوطني"، تستطيع الدولة أن تخصص الموارد على المستوى الجغرافي لاستهداف الأسر المحرومة (وليس بالضرورة الفقيرة)، وأن تراقب الاستجابة المجتمعية التي يُتوقَّع أن تكون عشوائية وغير دقيقة، على عكس الاستجابة الحتمية في نموذج الاستهداف على مستوى الأسرة.

ويُعدّ نموذج "الاستهداف على المستوى الوطني" احتمالياً. ففي كل مرة يُطبَّق فيها نموذج المحاكاة، تكون الاستجابة المجتمعية مختلفة، ولا يقع الخيار بالضرورة على الأسرة المحرومة نفسها. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات مضلّلة على مستوى السياسات، مما يستدعي التحقق مما إذا كانت النتائج على مستوى السياسات ثابتة في كل مرة يُطبَّق فيها النموذج. وإذا كانت ثابتة، فهذا يعني أنّ التوجيهات المستندة إلى هذا النموذج مفيدة وقابلة للتنفيذ.

ولاتخاذ قرار بشأن تحديد أولويات المؤشر والأسرة التي ينبغي استهدافها ومن ثم توجيه الموارد اللازمة إليها، يستند النموذج إلى الركائز الثلاث التالية:

1. المؤشرات أو الأبعاد التي تُسجّل فيها أعلى معدلات الحرمان.
2. نسبة الأسر المحرومة ونسبة الأسر الفقيرة من الأسر المحرومة حسب المؤشر.
3. كلفة تقريبية لإزالة الحرمان للأسرة.

وفي ما يلي البيانات والافتراضات التي اقترحتها الفريق الفني الفلسطيني قبل البدء بعملية النمذجة:

1. تخفيض دليل الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2030: اتَّفَق على تخفيض دليل الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2030 بنسبة 50 في المائة مقارنةً بقيمته المحتسبة لعام 2017.
2. تقدير الموارد المالية اللازمة لانتشال الأسر من حالة الحرمان في كل مؤشر: تتوفر عدة طرق لتقدير الكلفة اللازمة لإزالة الحرمان الذي يعاني منه فرد أو أسرة في مؤشر محدد. وكلّما زادت الدقة في احتساب الكلفة، تُخصّص الموارد على نحو أفضل وأدق. ومع ذلك، لا بدّ من الاعتراف بالقيود والصعوبات التالية:
 - (أ) عدم توقُّر بيانات الإنفاق الحكومي اللازمة لهذه الدراسة: تُعدّ عادةً ميزانية الحكومة على المستوى القطاعي حيث يُعرّف الاختلاف في تعريف ونطاق كل من المستوى القطاعي ومؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد. وينبغي مقارنة توزيع الكلفة على مستوى كل مؤشر من دليل الفقر المتعدد الأبعاد والقطاع المُحدّد في الميزانية الذي يتواءم معه (كالأجور، ومشتريات السلع، والخدمات، ودفع الفوائد، والإعانات وما إلى ذلك)، مع الاعتراف بأنّ النفقات التي تُجمع قد لا تساهم على نحو كامل في الحد من الحرمان لدى السكان.
 - ولتقييم كفاءة تخصيص الإنفاق العام في القطاعات المختلفة، من المهم التركيز على فئات الإنفاق التي تخضع لقرار سنوي يتخذه صانعو السياسات، والتي تؤثر على مؤشر دليل الفقر المتعدد الأبعاد. فعلى

سبيل المثال، ينبغي استبعاد فئة الإنفاق على الأجور لأنها تمثل تكاليف ثابتة والقرار المتخذ كل عام يتعلق فقط بزيادة الرواتب والأجور، وهو قرار سياسي أكثر منه اقتصادي. ويمكن العثور على هذه البيانات من خلال النشرة الإحصائية للبنك المركزي، وتقرير وزارة المالية أو الميزانية الوطنية الصادرة عن وزارة المالية. وتحصل الاستثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية من خلال الحكومات المركزية أو المحلية أو من خلال الشركات التي يملكها القطاع العام، ويمكن العثور على هذه البيانات بسهولة ومواءمتها مع بعض مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد. وتعدّ مخصّصات الكلفة الأخرى أكثر صعوبة.

(ب) غالباً ما تُربط ميزانية الدولة بأهداف محددة ومفضلة وقياسات أداء لا يكون هدفها بالضرورة الحد من الفقر.

(ج) تغطي الميزانيات القطاعية في بعض الأحيان فترات زمنية طويلة، وبالتالي لا تتطابق مع الميزانيات الحكومية السنوية.

(د) إنّ إنفاق الموارد العامة على قطاع معين قد لا يؤثر فقط على درجة الرفاه والحرمان في جميع مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد المدرجة في هذا القطاع، بل على مؤشرات أخرى أيضاً. وإذا لم تتوفر بيانات لمؤشر معين، يمكن لصانعي السياسات أن يقرّروا عدم تفعيل هذا المؤشر في عملية المحاكاة. بمعنى آخر، يتوافق اختيار مؤشرات المحاكاة مع قدرة الدولة على تحديد المحرومين وتخصيص الموارد اللازمة للأسرة بغض النظر عن موقعها الجغرافي. وإن لم يتم تفعيل مؤشر معين في المحاكاة، فهذا لا يعني عدم أخذه في الاعتبار عند احتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد، إنما يُفترض فقط أن الأسر المحرومة في هذا المؤشر لن تشهد أي تغيير في حالة الحرمان. ونظراً لصعوبة تقدير كلفة إزالة الحرمان في جميع المؤشرات وتقدير الكلفة لكل أسرة في كل مؤشر، فقد تم الافتراض بأن كلفة إزالة الحرمان في أي من المؤشرات هي نفسها في جميع مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

3. الإشارة إلى الحد الأدنى والحد الأقصى من الموارد التي يمكن للدولة استثمارها في كل مؤشر.

بالإضافة إلى الكلفة اللازمة لإزالة الحرمان في جميع مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد، ينبغي الإشارة أيضاً إلى الحد الأدنى والحد الأقصى من الموارد. وفي هذا السياق، يُقترح خياران:

1. عدم تقييد الموارد: الافتراض بأن الحكومة قادرة على إنهاء حالة الحرمان لجميع الأسر المحرومة في جميع المؤشرات، وبالتالي يمكنها الوصول إلى موارد غير محدودة.
2. تقييد الموارد: في هذه الحالة، لا تستطيع الدولة إزالة الحرمان عن جميع الأسر في المؤشر، ويمكن تقييد الموارد في أكثر من مؤشر.

وفي ما يلي الافتراضات التي اتفق عليها الفريق الفني الفلسطيني والإسكوا:

1. اتفق المعنيون على أن الدولة لا تخضع لأي قيود في استخدام مواردها، ولديها أيضاً القدرة على الوصول إلى المبالغ الكافية لإنهاء حالة الحرمان لجميع الأفراد والأسر، وذلك في جميع مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد ما عدا مؤشر الفقر المادي.

2. على مدى عدة سنوات، سعت دولة فلسطين إلى معالجة مشكلة فقر الدخل، فاستثمرت مبالغ كبيرة من موازنة الدولة في برامج التحويلات النقدية. وتُظهر البيانات أن 40 في المائة من التحويلات النقدية المطلوبة خلال السنوات القليلة الماضية كانت تُؤمّن من ميزانية الدولة، بينما يغطي المانحون الدوليون المبلغ المتبقي. ولا تكفي هذه الموارد المالية لتغطية جميع تكاليف فقر الدخل، مما يُبقي عدداً كبيراً من الأفراد الفقراء تحت خط الفقر. ولهذا السبب، ينبغي تقييد نطاق ميزانية الدولة في النماذج المتصلة بمؤشر الفقر المادي (الجدول 1).

الجدول 1. نطاق الإنفاق من ميزانية الدولة في النماذج المتصلة بمؤشر الفقر المادي

نطاق الإنفاق	كلفة إزالة الحرمان	المؤشر		البعد
		السنة	الحد الأدنى	
359	0	1	الالتحاق بالتعليم	التعليم
371	0	1	الرسوب	
1044	0	1	التحصيّل العلمي	
688	0	1	جودة التعليم	
492	0	1	الإعاقة	الصحة
482	0	1	المرض المزمن	
1019	0	1	التأمين الصحي	
102	0	1	الوصول إلى الخدمات الصحية	
603	0	1	البطالة	العمل
1848	0	1	مزايا العمل	
947	0	1	ظروف العمل	
742	0	1	خارج دائرة التعليم أو التدريب أو العمل	
195	0	1	توفر شبكات المياه	ظروف السكن والوصول إلى الخدمات
528	0	1	إمدادات الكهرباء والماء	
818	0	1	مشاكل التهوية في المسكن	
967	0	1	كثافة السكن	
295	0	1	السرققة/تخريب الممتلكات	السلامة الشخصية وحرية استخدام الأصول
106	0	1	ملكية واستخدام الأصول	
1110	0	1	العنف	
272	0	1	حرية التنقل	الحرية الشخصية
576	0	1	التحكّم بدخل المرأة ومشاركتها في سوق العمل	
882	0	1	الفقر النقدي	الفقر المادي

المصدر: إعداد المؤلفين.

وباستخدام نموذج المحاكاة ومدخلاته، وُضع هدف تخفيض الفقر بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030، ويشير تساؤل نسبة الفقراء إلى أن تغيير أوضاع الحرمان في بعض الأسر يساهم في تغيير أوضاع الفقراء أيضاً. أما شدة الفقر، فلم تتأثر أو تتغير بالقدر نفسه بسبب اقتصار التغير في مستويات الحرمان في معظم الأسر على مؤشر واحد فقط. ويعود ذلك إلى أن نموذج المحاكاة لديه هدف واضح، وهو الحد من نسبة الفقر المتعدد الأبعاد بأقل كلفة، إلا أن تغيير درجات الحرمان في أكثر من مؤشر لأسرة معينة من شأنه أن يزيد من الكلفة التي تتحملها الدولة. ويوضح الجدول 2 مجمل النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول 2. نتائج نموذج المحاكاة

مقاييس الفقر	دليل الفقر المتعدد الأبعاد (بالنسبة المئوية)	نسبة الأشخاص الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد (النسبة المئوية من إجمالي السكان) نسبة الفقراء	شدة الفقر (بالنسبة المئوية)
سنة الأساس - 2017	10.2	24	42
سنة 2030	5.6	14	39

المصدر: إعداد المؤلفين.

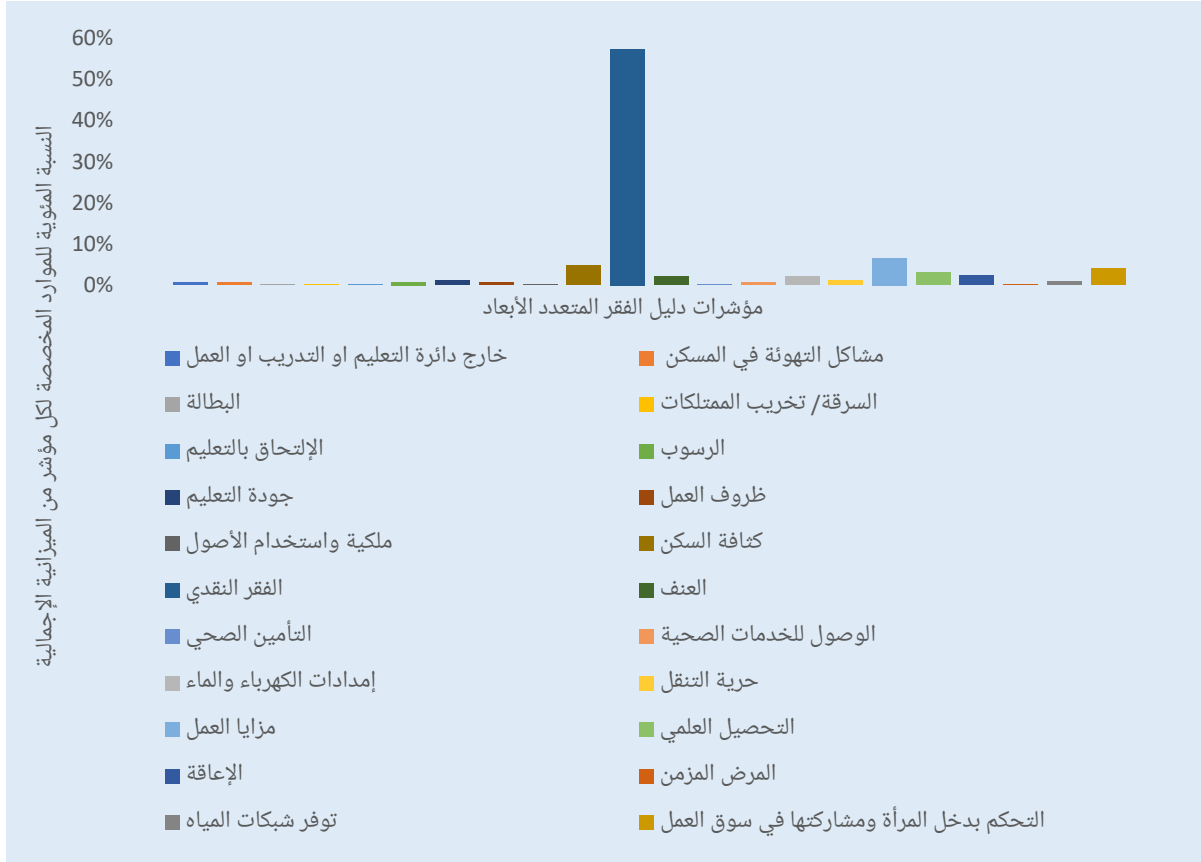
تخصيص الميزانية وفقاً للمؤشرات: النموذجان الأسري والوطني

يوضح الشكل 1 نتائج تخصيص الميزانية وفقاً للمؤشرات على مستوى الأسرة. وبالرغم من القيود على الميزانية التي يمكن أن تخصصها الدولة لتحسين نسبة الحرمان في مؤشر مقياس الفقر النقدي، يستهدف النموذج هذا المؤشر، ولا سيما الأسر المحرومة من الدخل والتي تعاني من فقر متعدد الأبعاد. ويعود ذلك إلى أن الوزن المنسوب لمؤشر الدخل المادي هو الأعلى عند مقارنته بأوزان المؤشرات الأخرى³.

ويمنح هذا النموذج قدرات قوية للدولة من خلال رصد جميع المعلومات الأسرية (حالة الحرمان والفقر لكل أسرة)، ويعزز القدرة على تحسين وضع الأسر التي تعاني من الحرمان والفقر، مما يؤدي إلى تخفيض دليل الفقر المتعدد الأبعاد إلى المستوى المطلوب. ويبدأ النموذج بتحديد الأسر الفقيرة القادرة على أن تصبح غير فقيرة من خلال إزالة الحرمان في أقل عدد من المؤشرات، وبأقل كلفة ممكنة. وفي حال استهلاك الموارد المتاحة كلياً أو جزئياً في المؤشر الأمثل الذي يتوافق مع الخصائص المذكورة، ينتقل النموذج إلى تكتيف الاستهداف في المؤشر الأمثل الثاني.

3 لمزيد من المعلومات عن فرضيات الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد لدولة فلسطين، يرجى الاطلاع على الدراسة المذكورة بشأن الإطار الفلسطيني المعتمد لعام 2017.

الشكل 1. تخصيص الميزانية وفقاً للمؤشرات، على مستوى الأسرة



المصدر: إعداد المؤلفين.

ويوضح الشكل 2 نتائج نموذج الاستهداف على المستوى الوطني. ويتيح هذا النموذج للدولة تخصيص الموارد على المستوى الوطني ومراقبة الاستجابة المجتمعية العشوائية. وعلى عكس النموذج السابق، الذي يركز فيه الاستهداف على مستوى الأسرة التي تعاني من فقر متعدد الأبعاد، يركز هذا النموذج على الأسر المحرومة وتلك التي تحتاج إلى أقل قدر من الموارد لتغيير حالة الفقر لديها.

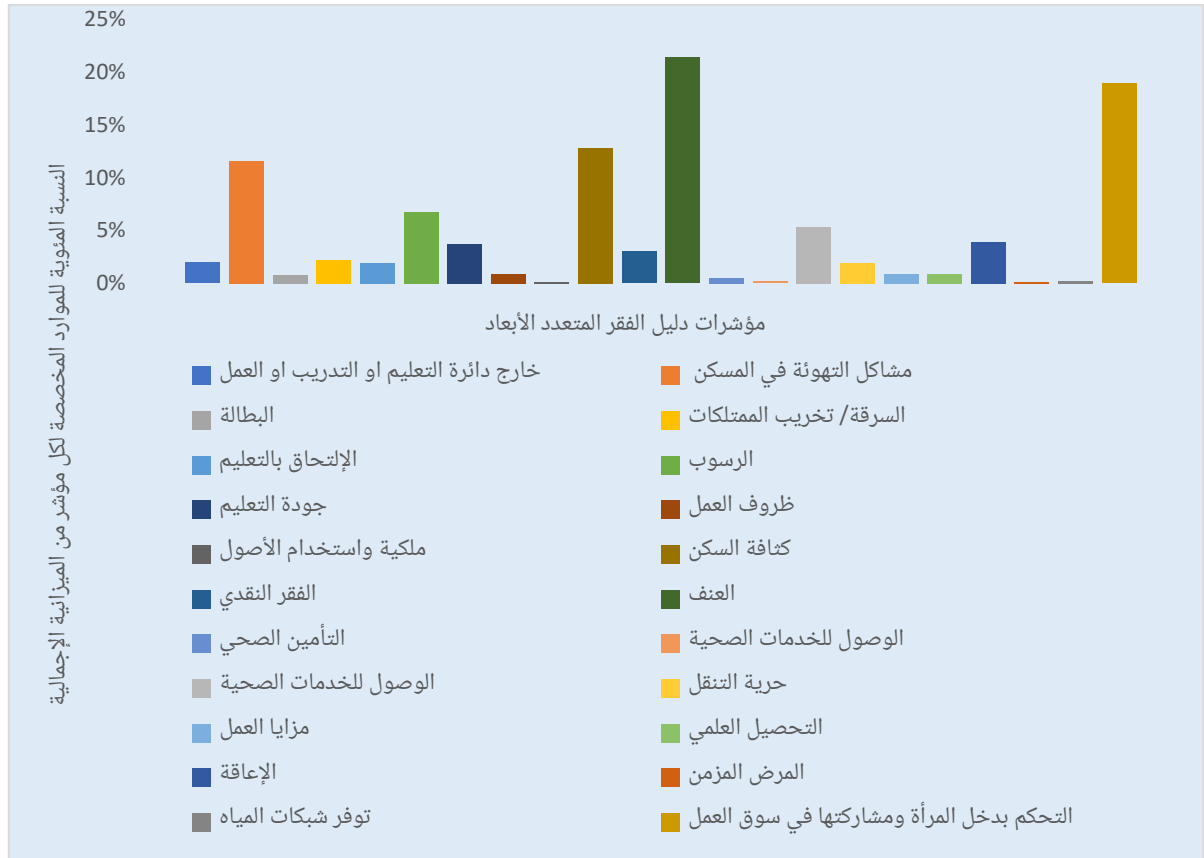
وتختلف النتائج بين النموذجين. ففي السيناريو الأمثل، حيث يكون التدخل على مستوى الأسرة، يُعطى للبعد المادي أعلى حصة من إجمالي الإنفاق (60 في المائة) بالرغم من القيود على هذا المؤشر. أما في النموذج المعتمد حيث تتدخل الدولة على الصعيد الوطني وتجد صعوبة في استهداف الفقراء على نحو مباشر، فيتم التركيز على الأسر المحرومة وتكون أولويات الدولة مختلفة. وباعتماد نموذج الاستهداف على المستوى الوطني، تُعطى للفقر النقدي حصة ضئيلة من إجمالي الإنفاق، وذلك بسبب القيود على إمكانية خفض نسبة الفقراء الذين يعانون من حرمان مادي.

والمؤشرات الأكثر استهدافاً هي: العنف، والتحكّم بدخل المرأة ومشاركتها في سوق العمل، وكثافة السكن، ومشاكل التهوية في المسكن، والرسوب، والوصول إلى الخدمات الصحية.

ومع أن مؤشر الفقر المادي ليس ضمن المؤشرات الأكثر استهدافاً، كما هو الحال في نموذج الاستهداف على مستوى الأسرة، فإنّ عدد الأسر المستهدفة والتي تعاني من الحرمان في مؤشر الفقر المادي في نموذج الأسرة يوازي عدد الأسر في نموذج الاستهداف على المستوى الوطني (الشكل 3).

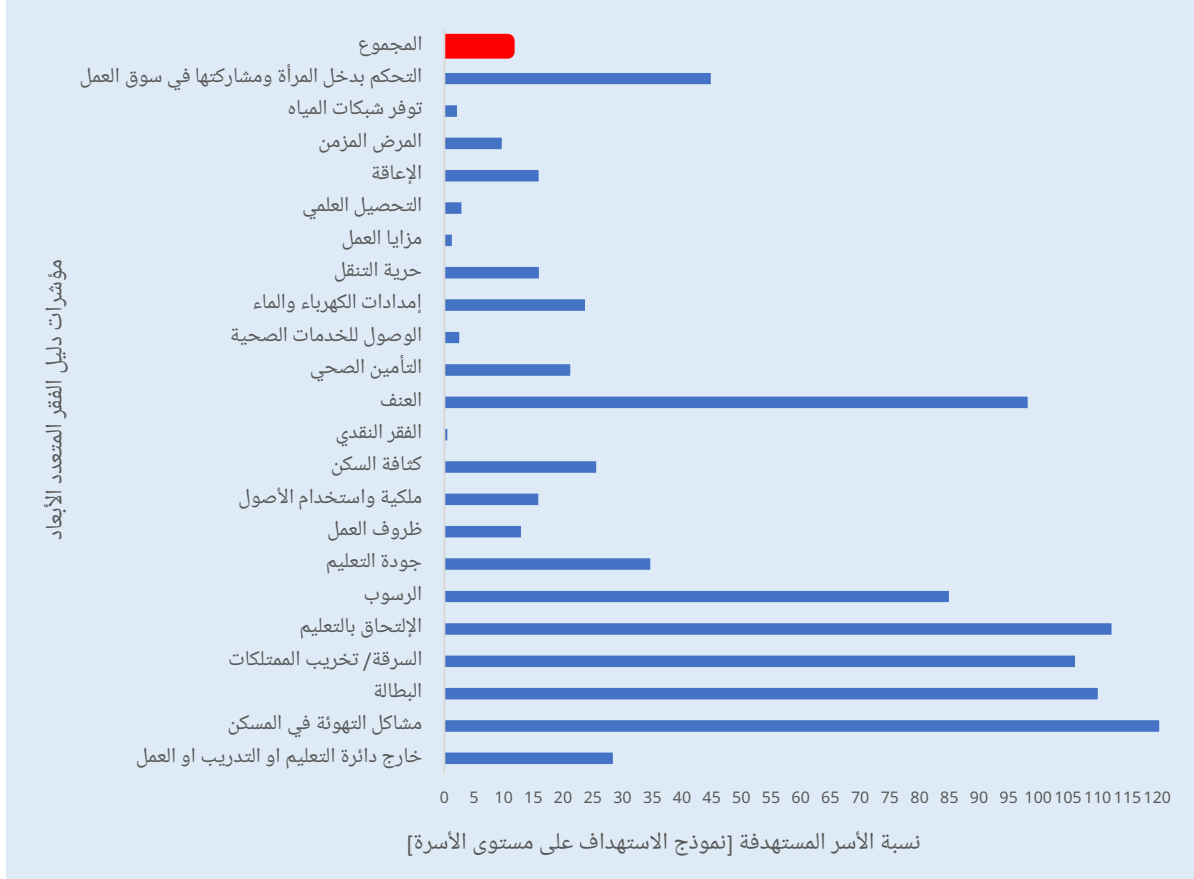
وعند مقارنة النتائج مع نموذج الاستهداف على مستوى الأسرة، يبين الشكل 3 أنّ ثقة حاجة إلى مزيد من الموارد لخفض دليل الفقر المتعدد الأبعاد بنسبة 50 في المائة، وذلك بسبب استهداف المزيد من الأسر المحرومة في نموذج الاستهداف على المستوى الوطني. فعندما يُستخدَم هذا النموذج، يتبين أن الدولة بحاجة إلى عشرة أضعاف الموارد المتاحة لتخفيض دليل الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة نفسها، أي 50 في المائة.

الشكل 2. تخصيص الميزانية وفقاً للمؤشرات، على المستوى الوطني



المصدر: إعداد المؤلفين.

الشكل 3. نسبة الأسر المستهدفة في النموذجين الوطني والأسري

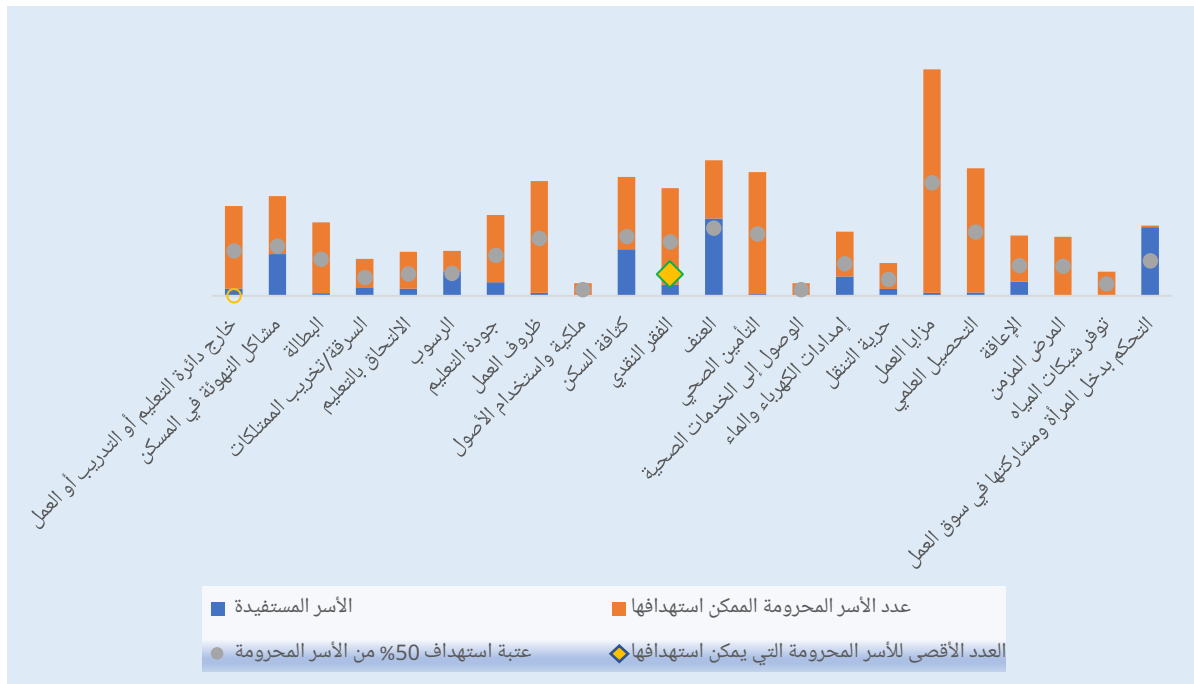


المصدر: إعداد المؤلفين.

ويبين الشكل 4 أنه يتم استهداف أكثر من 50 في المائة من الأسر المحرومة في ثلاثة مؤشرات: التحكم بدخل المرأة ومشاركتها في سوق العمل، والعنف، والرسوب. ويندرج مؤشر الفقر النقدي أيضاً في هذه الفئة لأن عدد الأسر المحرومة المستهدفة في هذا المؤشر يتجاوز عتبة الاستهداف البالغة 50 في المائة من العدد الأقصى للأسر المحرومة التي يمكن استهدافها.

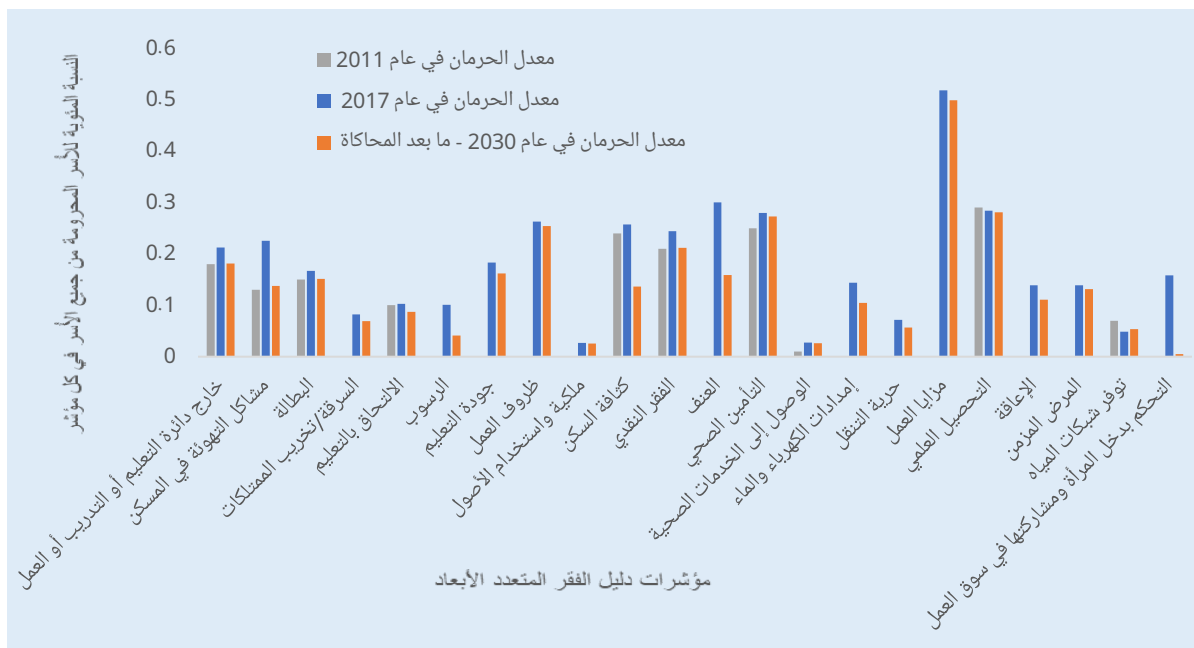
ويبين الشكل 5 التقدم المتوقع والمحرز في تخفيض نسب الحرمان لكل من مؤشرات دليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2030. ونظراً للطابع العشوائي للاستجابة في نموذج الاستهداف على المستوى الوطني، أجرى فريق الإسكوا تجارب محاكاة لأكثر من 30 مرة، أفضت إلى نتائج رصينة ومشابهة في ما يتعلق بتوصيات السياسات المترتبة على هذه التجارب، وإن كان ذلك على مستويات مختلفة قليلاً (الشكل 6).

الشكل 4. نسبة الأسر المستهدفة إلى إجمالي الأسر المحرومة في كل مؤشر، على المستوى الوطني



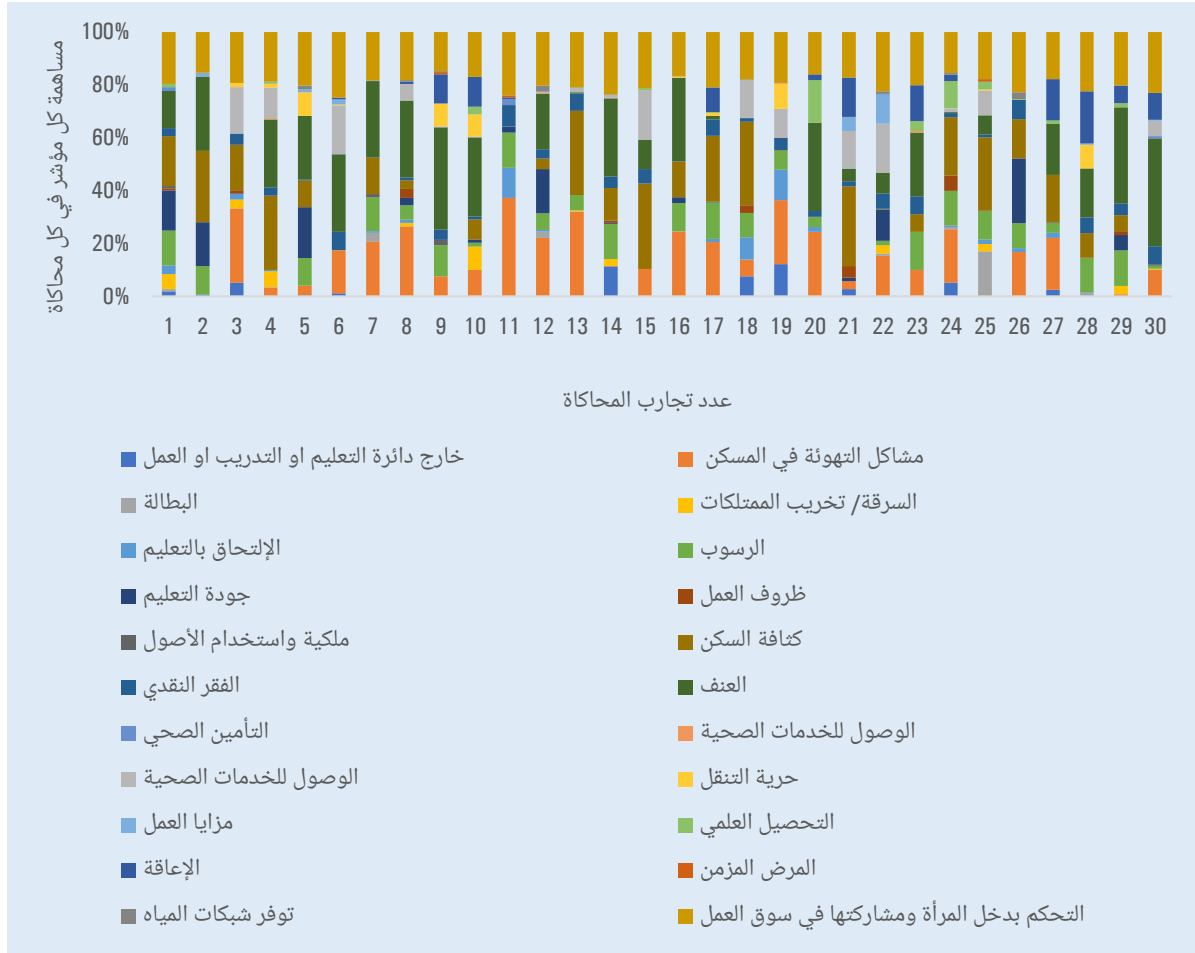
المصدر: إعداد المؤلفين.

الشكل 5. معدل الحرمان لكل مؤشر خلال فترة 2011-2030



المصدر: إعداد المؤلفين.

الشكل 6. مساهمة كل مؤشر في كل محاكاة



المصدر: إعداد المؤلفين.

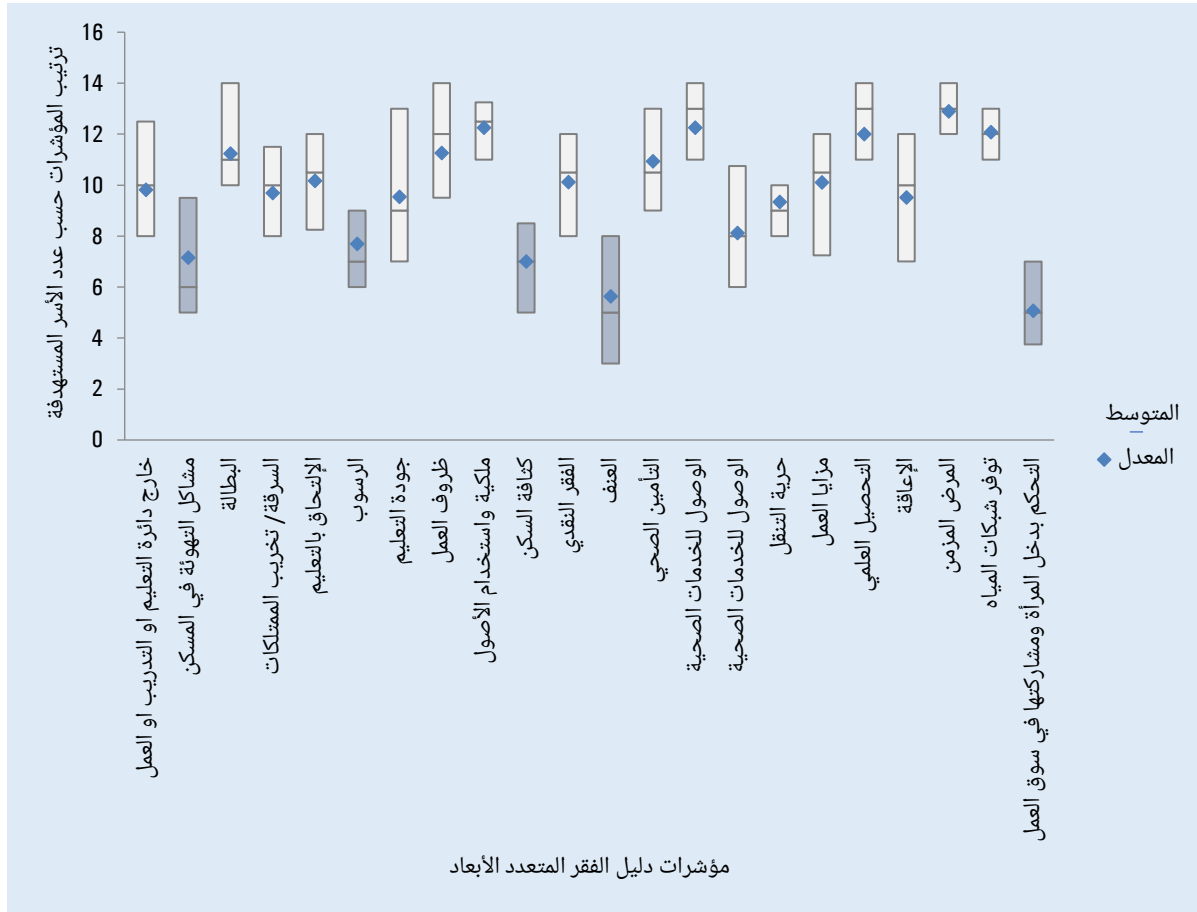
ويقدم الشكل 7 ترتيباً تنازلياً لكل مؤشر. وفي جميع تجارب المحاكاة، يُعطى المركز الأول للمؤشر الذي يحتوي على الأسر الأكثر استهدافاً وعلى أعلى كمية من الموارد. وعند تمثيل النتائج في مخطط الصندوق (الشكل 7)، تُظهر المسافات المختلفة في صندوق كل مؤشر درجة التشتت، والشريحة المئوية الخامسة والعشرين والشريحة المئوية الخامسة والسبعين والمسافة بينهما، وقيمة المعدل والمتوسط لكل مؤشر.

ومن الملاحظ أن المسافة بين الشرائح الربعية صغيرة في جميع المؤشرات، مما يعني أن نتائج المحاكاة لا تتأثر بالاستجابة المجتمعية العشوائية. ويبين الشكل 7 باللون الأزرق المؤشرات التي تنطوي على متوسط ومعدل منخفضين، والتي تُستهدف فيها الأسر على نطاق واسع.

وباختصار، تشير النتائج إلى النقاط التالية:

1. تُعطى للمؤشرات التالية أهمية أكبر في تخصيص الميزانية بسبب انخفاض الكلفة التي تحتاجها لانتشال الفقراء من حالة الفقر، وبسبب ارتفاع نسبة حرمان الأسر فيها، وهي: العنف، والتحكّم بدخل المرأة ومشاركتها في سوق العمل، وكثافة السكن، ومشاكل التهوية في المسكن، والرسوب، والوصول إلى الخدمات الصحية.
2. نظراً لقلّة الموارد والقيود على الفقر النقدي، تُعطى للفقر النقدي حصة أقلّ من الموارد على الرغم من تأثيره الواضح على الفقر المتعدد الأبعاد، كما هو مبين في نتائج المساهمات لكل مؤشر.
3. عندما يُطبّق نموذج الاستهداف على مستوى الأسرة وعندما تُمنح الدولة القدرة على استهداف الفقراء بشكل مباشر، تُعطى للفقر النقدي الحصة الكبرى من الميزانية على الرغم من القيود عليه، مما يدل على أهميته وثقله في الفقر المتعدد الأبعاد وعلى الصعوبة والكلفة العالية لمكافحته.

الشكل 7. ترتيب تنازلي للمؤشرات: نتائج جميع تجارب المحاكاة



المصدر: إعداد المؤلفين.



